

كان فوزي القاوقجي الذي ما لبث بعد دخوله الى فلسطين في آب ١٩٣٦ ، على رأس عصابة صغيرة ، ان اعلن نفسه قائدا عاما للثورة . وبالرغم من ان هؤلاء قاموا بتحسين تكتيكات الثوار وتوسيعها الا ان العبء الاكبر من العنف الثوري في الريف ، والعمل الفدائي في المدن ، ظل يتحمله الفلاحون المعدمون بالدرجة الاولى . والواقع ان « الضباط » الذين بزغوا من صفوف الفلاحين انفسهم ظلوا هم الذين يلعبون الدور الرئيسي ، ولكن معظمهم كان يخضع لقيادة المفتي ، ومع ذلك فهم الذين يمثلون البطولة الاسطورية للجماهير في هذه الثورة .

وبالرغم من ان الموظفين البريطانيين في فلسطين لم يكونوا يوافقون تماما على سياسة لندن ، المستميتة في دعم الحركة الصهيونية ، والذين كانوا يرون ان هناك متسما لزعامة طبقية عربية ليست مرتبطة المصلحة بالثورة ، للتعامل مع الاستعمار ، الا ان بريطانيا قررت كما يبدو ، نهائيا ، في ١٩ حزيران ١٩٣٦ « اهمية الارتباط العضوي بين سلامة المصالح البريطانية وبين نجاح الصهيونية في فلسطين » (٧٨) . وقررت بريطانيا دعم قوتها في فلسطين ، وزيادة اجراءاتها التعمية هناك .

وقد تزعزعت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية وفقدت اعصابها وانتابها الخوف في اعقاب ذلك القرار ، وسارع الحاج امين الحسيني وراغب النشاشيبي وعوني عبد الهادي لمقابلة مندوب السامي البريطاني ، ويبدو من تقارير بعث بها المندوب المذكور انذاك الى حكومته ان هؤلاء هم الذين شددوا بالايجاء بانهم مستعدون لانهاء الثورة « اذا طلب منهم ملوك العرب ذلك » . الا ان

هؤلاء لم يجروا قط على الاعتراف امام الجماهير بانهم هم اصحاب تلك الفكرة الملتوية بل كسروا نفيها عدة مرات . واثر ذلك تدفقت اعداد كبيرة من الجنود البريطانيين تقدر بعشرين الف جندي الى فلسطين ، وفي ٣٠ ايلول ١٩٣٦ بعد استكمال وصول القوات البريطانية ، صدر مرسوم بالاحكام العرفية ، وضاعت سلطة الانتداب خطها القمعي المتصلب . وقد شهد ايلول وتشرين الاول اهتف الممارك ، وهي الممارك الاخيرة في الواقع التي شملت جميع انحاء فلسطين تقريبا آنذاك .

وفي ١١/١٠/١٩٣٦ وزعت اللجنة العربية العليا

بيانا يطلب انتهاء الاضراب ، وبالتالي الثورة ، « ولما كان الامتنال لارادة اصحاب الجلالة والسمو ملوك العرب ، والنزول على ارادتهم ، من تقاليدنا العربية الموروثة ، وكانت اللجنة العربية العليا تعتقد اعتقادا جازما ان اصحاب الجلالة والسمو لم يأمرؤا ببناءهم الا لما فيه مصلحتهم وحفظ حقوقهم ، لذلك فاللجنة العربية العليا ، امتثالا لارادة اصحاب الجلالة والسمو الملوك والامراء ، واعتقادا منها بمعظم الفائدة التي تنجم عن توسطهم ومؤازرتهم ، تدعو الشعب العربي الكريم الى انتهاء الاضراب والاضطراب انفاذا لهذه الاوامر السامية التي ليس لها من هدف الا مصلحة العرب » (٧٩) . بعد ذلك بشهر واحد بالضبط (في ١١/١١/١٩٣٦) تعلن « القيادة العامة للثورة العربية في سوريا الجنوبية - فلسطين » في بلاغ وقعه فوز الدين القاوقجي ، انها « تطلب توقيف اعمال العنف تماما ، وعدم التحرش باي شيء يفسد جو المفاوضات التي تأمل فيها الامة العربية الخير ، ونيل حقوق البلاد كاملة » (٨٠) . ويمد عشرة ايام تصدر القيادة المذكورة بيانا اخر يعلن « ترك الميدان اعتقادا على ضمانته الملوك والامراء العرب وحفظا لسلامة المفاوضات » (٨١) . ويقول جميل الشقيري : « فطوعا لاوامر الملوك والامراء انحل الاضراب ، وامتقت اعمال الثورة بظرف ساعتين على اعلان النداء » (٨٢) .

ورغم ان بريطانيا قامت في تلك الفترة بتحصيدي القيادات الفلسطينية بالضبط في النقطه التي خدعوا فيها الجماهير ، وهي المتعلقة بموضوع الهجرة اليهودية الى فلسطين ، وان هذه القيادات قررت مقاطعة اللجنة الملكية (لجنة بيل) الا ان الملوك والامراء العرب ارغموا هذه التسيادات ، مرة اخرى في اقل من ثلاثة شهور ، على الطاعة . فقد كتب الملك عبد العزيز آل سعود والملك غازي رسائل الى الحاج امين الحسيني تقول : « ... وبالنظر لما لنا من الثقة بحسن نية الحكومة البريطانية في انصاف العرب ، فقد رأينا ان المصلحة تقتضي الاتصال باللجنة الملكية » . على ان هذا الحادث ، الذي يبدو جزئيا ، مزق ذلك التحالف في قيادة الحركة الوطنية ، اذ ان القوى التي كانت تقف الى يمين الحاج امين الحسيني ، والتي يتزعمها حزب الدفاع ، سارعت الى معارضة قرار مقاطعة لجنة بيل ، وابدى الحزب عددا